

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧٢٧٨

الثلاثاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٥٠

نيويورك

الرئيس السيدة بير سيفال (الأرجنتين)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد بانكين

الأردن السيدة قعوار

أستراليا السيدة كنغ

تشاد السيد بانتي

جمهورية كوريا السيدة بايك جي - آه

رواندا السيد ندوهونغريهي

شيلي السيد باروس ميليت

الصين السيد كاي ويمينغ

فرنسا السيد لاميك

لكسمبرغ السيدة لوكاس

ليتوانيا السيد باوبليس

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد ويلسون

نيجيريا السيد لارو

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2014/699)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1456741 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2014/699)

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاس كاي الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أرحب بالنيابة عن المجلس بالسيد كاي، الذي يشارك في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من مقديشو.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مامان صديقو، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في الصومال، ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسفير صديقو، الذي يشارك في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من أديس أبابا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/699، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيد كاي.

السيد كاي (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس. ويسرني بشكل خاص أن أقدمها جنبا إلى جنب مع زميلي الجديد الدكتور مامان صديقو الذي ينضم إلينا من أديس أبابا. وأنا أتطلع إلى شراكتنا الوثيقة جدا في المستقبل.

لقد ركزت عندما قدمت إحاطة إعلامية إلى المجلس في شهر تموز/يوليه، على التهديدات التي تشكلها حركة الشباب. ومنذ ذلك الحين، من دواعي سروري الإفادة بأن حركة الشباب قد منيت بانتكاسات كبيرة وأن العملية السياسية قد مضت تقدما. وشكلت زيارة المجلس التاريخية التي قام بها في شهر آب/أغسطس، إشارة للصوماليين وحركة الشباب مفادها أن المجتمع الدولي لا يزال ملتزما وأن ثمة حاجة إلى تحقيق المزيد من التقدم.

لا تزال التحديات التي تواجه الصومال كبيرة. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومتسقة من جانب الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليين في المجالات الأمنية والإنمائية والسياسية والإنسانية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا بحاجة إلى وحدة الهدف من جانب السياسيين والزعماء الصوماليين. لن يكون لدى الصومال ولا المجتمع الدولي صبر تجاه كل من يقف عمدا في وجه تحقيق السلام والمصالحة والاستقرار.

وفي نفس الوقت الذي نصر فيه بحق على الحاجة الماسة للعمل المتواصل، لا يمكننا، ولا ينبغي لنا، أن نغفل حقيقة أن الصومال، يعيش بمساعدة المجتمع الدولي بأسره، لحظة تغيير وتفاؤل لم يسبق لهما مثيل. إننا بحاجة إلى اغتنام الفرص. والصومال بلد بدأ يتخلص ببطء من كابوس رهيب. لقد جرى تذكيرنا قبل يومين، بمدى فظاعته عندما أسفر انفجار سيارة مفخخة عن مقتل ١٣ شخصا على الأقل في مقديشو. وتم تحقيق تقدم سياسي مهم، ولا سيما فيما يخص تشكيل الدولة. إنني أهنيئ الرئيس ورئيس الوزراء على مضيئهما قدما

أنني قد زرت صوماليلاند في شهر آب/أغسطس، بناء على دعوة من الحكومة، واتفقنا على جدول أعمال انخراط الأمم المتحدة المستقبلي، بما في ذلك دوري في مجال المساعي الحميدة.

إنني أهنئ بحرارة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والجيش الوطني الصومالي على التقدم الذي أحرز فيما يخص عملية المحيط الهندي. وأشيد بأولئك الذين فقدوا حياتهم من أجل إحلال السلام، بما في ذلك، للأسف، في هجوم وقع اليوم. ومع وفاة زعيم حركة الشباب أحمد غوداني، في ١ أيلول/سبتمبر، ضعفت حركة الشباب على الصعيدين التشغيلي والمالي جراء تلك التطورات الأخيرة. لقد كان التخطيط لعملية المحيط الهندي مشتركا وشاملا. وقلل إلى حد كبير من المشاكل اللوجستية. ويقوم مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بعملية دعم تشغيلية غير مسبقة، بموجب القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣)، لهجوم ديناميكي بجزء يسير من القدرات التي عادة ما تستخدم لدعم عملية عسكرية بنفس الحجم. غير أنه لا تزال ثمة حاجة لأصول مهمة، وخاصة للطائرات الهليكوبتر، لأسباب ليس أقلها المساعدة في كفالة الطرق المأمونة في جميع أنحاء البلد.

إن الإجراءات العسكرية لن تستأصل التهديد الإرهابي من الصومال. ومن الأهمية بمكان أيضا التركيز على الاتصالات الاستراتيجية وبرنامج شامل للمقاتلين السابقين يتوفر له التمويل المناسب. وتقدم الأمم المتحدة المساعدة في كل ذلك على نحو نشط. ونحن بحاجة كذلك إلى إجراءات أكثر حزما لإنهاء الاتجار في الفحم الذي يمول الإرهاب.

لقد أحرز تقدم في إنشاء الإدارات المحلية وفي نشر ضباط في صفوف قوة الشرطة الصومالية في بعض المناطق المستعادة حديثا. وقادت الحكومة الاتحادية التنسيق الاستراتيجي والتنفيذي لأنشطة تحقيق الاستقرار، ولا بد من تكثيف ذلك بغية كفالة نهج متسق. وثمة حاجة أيضا إلى تزامن إنشاء الإدارات المحلية مع العملية الجارية لتشكيل الدولة الاتحادية.

معا لتحقيق هذا التقدم. وأرحب بالعملية الجارية لتحقيق المصالحة، وإنشاء الإدارات الإقليمية المؤقتة. من البديهي أنها يجب تكون شاملة للجميع بشكل كامل. ويجب أن تشارك النساء والشباب في ذلك وفي رسم معالمة. إن قدرة هذه الإدارات الإقليمية المؤقتة بحاجة أيضا إلى أن تبني بدعم دولي، بما في ذلك من طرف الأمم المتحدة.

إنني أشجع الحكومة الاتحادية على تسريع عملية شاملة للجميع لتشكيل الدولة في المناطق الوسطى. وأكرر الإعراب عن أمني أن تكون لدينا خريطة جديدة لصومال اتحادي بحلول نهاية العام، وإن أمكن، بحلول موعد انعقاد منتدى الشراكة الرفيع المستوى في كوبنهاغن المقرر عقده الشهر المقبل. وهناك حاجة أيضا إلى تحقيق تقدم أسرع وأكثر فيما يخص إنشاء هيئتين، هما اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ولجنة الحدود والاتحاد. كما ينبغي أن تبدأ اللجنة المستقلة لاستعراض الدستور وتنفيذه عملها بسرعة في مقديشو. وينبغي إنشاء لجنة الرقابة البرلمانية. إنني أدعو الحكومة الاتحادية والبرلمان الاتحادي إلى اتخاذ الترتيبات اللازمة.

ولا يزال ينتابني قلق بالغ بوجه خاص جراء خطر التناحر السياسي. وأدى ذلك مرتين خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية، إلى شلل بيروقراطي. وقد شق رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء طريقا للخروج من التوترات الأخيرة، وأنا أحياهما على ذلك بحرارة. إنني أناشد جميع المؤسسات السياسية في الصومال، بما في ذلك البرلمان الاتحادي، التركيز على المهمة العاجلة المتمثلة في إنشاء المؤسسات والعمليات التي من شأنها تمهيد الطريق لتحقيق السلام والاستقرار والمصالحة على المدى الطويل. ستكون هذه الدورة البرلمانية حاسمة. وإذا لم يتم تمرير قوانين أساسية، فلن يحقق الصوماليون أحلامهم المتعلقة بوضع دستور جديد وإجراء انتخابات ديمقراطية في عام ٢٠١٦.

وتجري في صوماليلاند الاستعدادات للانتخابات المقرر عقدها خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويسرني أن أبلغكم

الإنسانية أو على إيجاد أسباب كسب الرزق. يضم ذلك العدد أكثر من مليون صومالي لا يستطيعون إطعام أنفسهم - بزيادة ٢٠ في المائة في غضون ستة أشهر.

جرى تعزيز المساعدة الإنسانية. وجرى إيصال ما يزيد على ٣٠٠ طن متري من الإمدادات إلى عشرات الآلاف من الناس جوا نظرا لانعدام سبل الوصول الآمن إلى المناطق المستعادة، لكن لا يزال ذلك أقل من الاحتياجات على أرض الواقع. لا يمكن ببساطة لرحلات الشحن الجوي إيصال الكميات اللازمة. الطرق المأمونة ضرورية. وعلينا أيضا على وجه السرعة تعبئة الموارد الكافية، وإلا فإننا سنواجه حالة طوارئ إنسانية مدمرة أخرى، يمكن أن تقوض المكاسب السياسية والأمنية التي تحققت خلال السنتين الماضيتين.

وأرحب بتعيين الفريق الاستشاري المستقل لدى لجنة الإدارة المالية. وأتطلع إلى المزيد من الشفافية وتحسين إدارة المالية العامة، ولا سيما في مجال عقود القطاع العام. كما تحتاج الجهات المانحة إلى تعزيز الشفافية في تدفقات وأنشطة المعونة وفقا للالتزامات بموجب عملية ميثاق الاتفاق الجديد. تقوم الأمم المتحدة بدورها للامتثال لالتزاماتها بموجب ميثاق الاتفاق الجديد. وسوف نوقع قريبا على أول إطار استراتيجي متكامل لنا مع الحكومة الاتحادية. سيوجه ذلك جهود الأمم المتحدة الأكثر اتساقا والأفضل تنسيقا نحو تحقيق الأولويات الوطنية المحددة في ميثاق الاتفاق الجديد.

وسيكون منتدى الشراكة الرفيع المستوى في كوبنهاغن، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر، مناسبة هامة لتقييم التقدم المحرز صوب بلوغ أهداف الميثاق الصومالي. ومن المهم أن تمنح الإدارات الاتحادية الفرعية دورا في المؤتمر، بما في ذلك في الإعداد له.

وفي الختام، لن أبرح أن أكون متفائلا. إنني لا أقلل من شأن التحديات، أو الحاجة الملحة للتغلب عليها وصعوبة

وما زالت أشعر بالقلق حيال القصور الذي يشوب الجهود الرامية إلى تطوير المؤسسات الأمنية. وأرحب بالمناقشات التي جرت مؤخرا في لندن، لا سيما بشأن إدماج الميليشيات وخطة أكثر واقعية وتنسيقا لإصلاح قطاع الدفاع. وألاحظ التحسينات التي طرأت على تقارير الحكومة الاتحادية عن التزاماتها بموجب نظام جزاءات الأمم المتحدة، وأتطلع إلى المزيد من التحسينات بدعم وتعاون الشركاء الدوليين. وسنواصل أيضا دعم الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون.

ولا تزال حقوق الإنسان تشكل مصدر قلق وأولوية. وأرحب بالزيارة الأخيرة التي قامت بها السيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، والتزام الحكومة الاتحادية مؤخرا برفع التصديق على اتفاقية حقوق الطفل إلى البرلمان. إلا أنني أتشاطر شواغل الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال فيما يتعلق بإلقاء القبض مؤخرا على الصحفيين، الذين لم يقدموا بعد إلى المحاكمة، وإغلاق منافذ وسائل الإعلام، وزيادة استخدام عقوبة الإعدام. وأكرر دعوتي للحكومة الاتحادية بأن تفي بتعهداتها بإعلان وقف العمل بعقوبة الإعدام. كما أدعو إلى إحراز المزيد من التقدم في إنشاء اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان.

ويساورني قلق بالغ إزاء الادعاءات الأخيرة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب بعض أفراد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأرحب بالتزام الاتحاد الأفريقي، الذي تكرر الإعراب عنه في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر من قبل رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بإجراء تحقيق كامل وفقا لسياسة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ومن الأهمية بمكان أن يكون التحقيق شفافا وأن تتوفر الحماية للشهود. تقف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال على أهبة الاستعداد لتقديم دعمنا بكل وسيلة ممكنة.

وما برحت الحالة الإنسانية في الصومال تتدهور. يحتاج اليوم أكثر من ٣ ملايين شخص في الصومال إلى المساعدة

الدستوري والتحضير للانتخابات بحلول عام ٢٠١٦. تدل تلك التطورات على أن الحكومة الاتحادية الصومالية قادرة على أداء مهامها، وواصلت بذل الجهود للوفاء بالتزاماتها المحلية وما برحت تتلقى المزيد من الاعتراف والدعم الدوليين. قدم صديقي الممثل الخاص للأمين العام كاي بالفعل إحاطة إعلامية مستفيضة، ومن ثم سنكتفي بذلك. سوف أسلط الضوء فحسب على بعض النقاط الواردة في الجزء الأخير من إحاطته الإعلامية. على الصعيد الأمني، تختتم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الجيش الوطني الصومالي المرحلة الثانية من عملياتنا المشتركة المحيط الهندي، التي أطلقت في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٤. يتمثل الهدف الأساسي للعملية في الاستيلاء على مقاطعات رئيسية على طول الساحل وتحقيق الأمن والاستقرار فيها. كان التخطيط لعملية المحيط الهندي تخطيطاً لعملية شاملة تضمن جميع شركائنا، بما في ذلك الأمم المتحدة. قلصت عملية التخطيط المشترك تلك من المشاكل التي يواجهها مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تقديم الدعم اللوجستي لكل من الجيش الوطني الصومالي وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي. حتى الآن، فإن الجيش الوطني الصومالي، بدعم من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي، قد استعاد ثماني بلدات، بما فيها معقل حركة الشباب وعاصمتها الفعلية، براوي. يتمتع السكان في تلك المناطق المستعادة حديثاً الآن بحقهم في العيش متحررين من الخوف ومن قسوة حركة الشباب.

منيت حركة الشباب بانتكاسات عسكرية، بما في ذلك، كما ذكر السيد كاي في وقت سابق، فقد زعيمها، أحمد عبيدي أو محمد، واستعادة معظم معاقلها المتبقية.

ولكن يبدو أن الجماعة لا تزال تحتفظ بأعداد كبيرة من مقاتليها ومعادتها، لا سيما في المناطق الريفية. ومن الواضح أن الغرض من هذا هو إبقاؤها في حالة من التأهب لمعركة مطوّلة وغير متناظرة ضد حكومة الصومال وشعبها. لذا فعلى المدى

ذلك، لكنني أعتقد اعتقاداً راسخاً أن مشاكل الصومال هي مشاكل بلد يماسك، لا بلد ينهار. وأعلم أن المجلس يقضي الكثير من وقته في التعامل مع تلك الأخيرة.

وأشكر المجلس على دعمه غير المحدود للصومال، وأرحب بالالتزامات العديدة التي قطعت في المناسبة الرفيعة المستوى الشهر الماضي في نيويورك. وأعرب عن تقديري لزملائي في الأمم المتحدة، الذين يعملون بتفان وشجاعة من أجل مساعدة الصوماليين على تحقيق آمالهم وأحلامهم. وأود أيضاً أن أشكر جميع شركاء الصومال الدوليين، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، على تعاونهم وإسهاماتهم والتزامهم تجاه الصومال، وهي أمور ما كنا لنصل بدونها إلى المرحلة التي بلغناها اليوم. لم ينقشع ليل الصومال الطويل، لكن الصباح ينفلج أخيراً.

الرئيسة (تكلت بالإسبانية): أشكر السيد كاي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد صديقو.

السيد صديقو (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس. وهو أمر يسعدني بصورة خاصة، إذ أبدأ للتو الاضطلاع بهذه المسؤولية الهامة للغاية بصفتي رئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري إلى المجلس للزيارة التاريخية التي قام بها إلى مقديشو في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٤، باعتبارها دليلاً واضحاً على التزام المجلس الثابت تجاه السلام والأمن والاستقرار في الصومال.

أود أن أبدأ بتكرار النقطة التي ذكرها زميلي، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، السيد نيكولاس كاي. لا تزال التطورات السياسية العامة في الصومال مشجعة، مع وجود أدلة على إحراز تقدم في عملية تشكيل الدولة والاستعراض

مع الحرب غير المتناظرة وتعمل مع حكومة الصومال وشعبها من أجل تحييد بقايا حركة الشباب. وسنواصل أيضاً العمل مع شركائنا، لا سيما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، من أجل تيسير إنشاء هياكل الحوكمة وتقديم الخدمات في المناطق المستعادة حديثاً.

وأود أن اختتم بياني بإبلاغ المجلس، كما فعلت في وقت سابق اليوم عندما تحدثت إلى أعضاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بأن رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيدة نكوسازانا دلاميني زوما، قد أنشأت فريقاً مستقلاً متعدد الأقطار للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالاعتصاب والاستغلال الجنسي على يد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الواردة في تقرير منظمة "هيومان رايتس ووتش" المعنون "السلطة التي يملكها هؤلاء الرجال علينا: الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة من جانب قوات الاتحاد الأفريقي في الصومال"، الذي صدر في ٨ أيلول/سبتمبر.

أود أن أشكر المجلس على دعمه للاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فضلاً عن دعم الموظفين المدنيين في البعثة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد سيديكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد كولاني (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئك، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر.

إنني ممتن لإتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس، وبما أنها فرصتي الوحيدة المتاحة للقيام بذلك قبل المناقشات الهامة لكل من الحالة في بلدنا والمسائل المتعلقة بالجزاءات، أود أن أتناول بإيجاز أربع نقاط رئيسية، وهي

القصير، من المرجح أن حركة الشباب ستظل تشكل خطراً على الصومال وجيرانها المباشرين، وكذلك على البلدان المساهمة بأفراد شرطة وقوات عسكرية في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. من حيث الديناميات الداخلية، هناك دلائل تشير إلى أن الجماعة يمكن أن تنقسم إلى العديد من الفصائل، لأن بعض العناصر تفكر في تغيير ولائها من تنظيم القاعدة إلى "الدولة الإسلامية" من أجل اجتذاب الموارد والاستفادة من اسم "الدولة الإسلامية".

وأود أن أسلط الضوء على عدد من الرسائل الرئيسية وأنقلها. فيما يخص الجانب السياسي، أود أن أؤكد على أهمية وحدة الهدف بين القيادة السياسية الصومالية على المستويين الاتحادي والإقليمي، ليتسنى لنا تحقيق رؤية عام ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، فإن عملية تشكيل الدولة التي ستيسر في نهاية المطاف إجراء الانتخابات عام ٢٠١٦، يجب أن تكون شاملة ويجب أن تحافظ على الزخم الحالي. ويجب علينا أيضاً أن نكفل ترجمة الأقوال إلى أفعال، لا سيما في تقديم الخدمات إلى السكان في المناطق المستعادة حديثاً. وعلى الصعيد الأمني، في حين أن حركة الشباب ضعفت حقاً، إلا أنها تحتفظ بقدرتها على شن حرب غير متناظرة وإلحاق الإرهابيين المحتملين في البلدان المجاورة، وبالتالي تحقيق هدفها المتمثل في الضرب خارج حدود الصومال.

وإذا نستشراف آفاق المستقبل، سيتطلب هزية حركة الشباب بشكل نهائي توفير الخدمات الأساسية للسكان على الفور من قبل حكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فضلاً عن الشركاء الدوليين. وليس لدينا متسع من الوقت. ستواصل حركة الشباب السعي لبث الفوضى والخوف في كل مناسبة من أجل تعطيل الحياة اليومية للشعب، ومنع عودة ظهور الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي يشك الناس في قدرة حكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على توفير الأمن في البلد. وبالتالي، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مستقبلاً، ستكفي

إلا من خلال الجهود المشتركة للجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. والحكومة ملتزمة بضمان أن يشعر السكان المدنيون بفائدة التحرر من حركة الشباب، وتحقيقاً لتلك الغاية، نعمل مع الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لكفالة حصول عموم الصوماليين على الخدمات الأساسية عندما يتم تحرير المدن من حركة الشباب. وأود أيضاً أن أعنتم هذه الفرصة لكي أشيد بشجاعة قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتضحياتهم بالعمل جنباً إلى جنب مع القوات الصومالية. ولن ننسى أبداً إسهامهم في تحقيق السلام في بلدنا؛ وبينما يحرز تقدم ضد حركة الشباب، فإن الكفاح لم ينته بعد، والصومال في غاية الامتنان على كل المساعدة التي تتلقاها. ونأمل أن يأتي عاجلاً وليس آجلاً ذلك اليوم الذي يمكن فيه للجيش الوطني الصومالي تأمين كل أراضي الصومال من دون دعم من القوات الأخرى.

تعلمون، سيدتي الرئيسة، أن رئيسي وجه رسالة إليك وإلى أعضاء آخرين في مجلس الأمن بشأن المسائل المتعلقة بالفحم والأسلحة غير المشروعة، التي تواصل تمويل حركة الشباب وإمدادها. وتأمل الحكومة الصومالية أن يؤيد المجلس طلبه لتزويدها بالمزيد من المساعدة فيما يتصل بمنح الإذن للقوات البحرية الدولية لاتخاذ تدابير في عرض البحر من أجل منع تصدير الفحم من الصومال وإيصال الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الصومال، في انتهاك للحظر المفروض على الأسلحة. ولقد شجعنا ملاحظات السيد ديفيد كامبيرون، رئيس وزراء المملكة المتحدة، في الاجتماع الرفيع المستوى، التي عرض فيها المضي قدماً في المناقشات التي دارت في المجلس. إن معالجة هذه التجارة من شأنه أن يحدث أثراً حقيقياً على حياة الصوماليين في الحرب ضد حركة الشباب. الحكومة الصومالية ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن الجزاءات وفريق الرصد المعني

التقدم السياسي في الصومال، والحملة العسكرية، والحظر البحري على الفحم والأسلحة غير المشروعة، وفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

قبل عامين، واجهت الحكومة الصومالية العديد من التحديات المعقدة. واليوم، بدعم من الشعب الصومالي ومشاركة المجتمع الدولي، شهدت الصومال تحولاً كبيراً. وتعمل الحكومة بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين في تنفيذ الاتفاق الجديد وما يرتبط به من إصلاحات. وقد أحرزت تقدماً كبيراً في الإدارة المالية العامة، ووضعة مزيداً من تدابير المساءلة وعمليات المراقبة وهياكل الإدارة. وقد تمت صياغة التشريعات الأساسية، ووضع سياسات الميزانية، وتعزيز قدرة مكاتب المحاسب العام ومراجع الحسابات العام. وقد تم تقديم ميزانية سنوية، وضعت بخصوص خطط العمل على نطاق الحكومة. وقد تم تعيين حاكم ومجلس إدارة جديدين للمصرف المركزي للصومال. وقد تم إنشاء لجنة إدارة مالية مشتركة بين الحكومة الاتحادية والمؤسسات المالية الدولية من أجل توفير قدر أكبر من الشفافية والرقابة.

ونحن ممتنون جداً للأمين العام على استضافة اجتماع رفيع المستوى بشأن الصومال خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في الشهر الماضي. ورؤية عام ٢٠١٦ هي الإطار الذي يوجه أولويات الحكومة لتحقيق انتقال ناجح إلى الديمقراطية وإجراء انتخابات ذات مصداقية في عام ٢٠١٦، ونحن نتطلع إلى تقييم الاحتياجات الانتخابية من جانب الأمم المتحدة لدعم هذا الجهد.

العناصر الرئيسية الثلاثة لاستراتيجية الحكومة هي استعراض الدستور وتنفيذه، والانهاء من تشكيل النظام الاتحادي/تشكيل الدولة، وإرساء الديمقراطية. ولكن يجب علينا أن نوطد التقدم العسكري إذا كنا نريد لخارطة الطريق السياسية أن تزدهر. ولن نتمكن من إلحاق هزيمة عسكرية واضحة بحركة الشباب

بالصومال وإريتريا. لقد كانت الحكومة الصومالية دائماً متجاوبة معها ورحبت بتقارير فريق الرصد. ونحن نسلم بأنه يتعين على الحكومة العمل مع فريق الرصد، وفي حين أننا لا نتفق بالضرورة مع جميع النتائج التي توصل إليها، فسوف نواصل العمل معها وتعزيز هذه العلاقة بقدر أكبر أثناء فترة

الولاية المقبلة. وسيكون من دواعي سرورنا أن نرحب بالفريق في مقديشو على أساس أكثر تواتراً.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بخصوص الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.